كيف يمكن للديمقراطيين تحقيق التفوق في ظل قوة الأقلية؟

نموذجان من التاريخ الحديث يُظهران أهمية وحدة الحزب*

بقلم: جوليان إي. زليزر/ أستاذ التاريخ والشؤون العامة بجامعة برينستون
ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
تحرير: د. عمار عباس الشاهين

3 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

مع سيطرة الجمهوريين على البيت الأبيض وكل من مجلسي النواب والشيوخ، يواجه الديمقراطيون حالة من الإحباط السياسي في عام 2025، فمنذ السبعينيات كانت فترات الحكم الموحد للحزب الحاكم مفتاحًا لتحريك السياسات العامة نحو اتجاهات جديدة. واستفاد الرؤساء الذين يمتلكون فهمًا عميقًا لديناميكيات القوة الحزبية، من سيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق أجندات تشريعية كبرى، كما فعل الرئيس جو بايدن في عامي 2021 و2022، لكن هذه النوافذ الزمنية سرعان ما تُغلق مما يضع الأقلية أمام تحدٍ مختلف. ورغم أن الحزب الأقلية يبدو ضعيفًا ظاهريًا، إلا أنه ليس عديم التأثير وتحت قيادة فعالة يستطيع الحزب الأقلية أن يعرقل بعض المبادرات الأكثر تهديدًا ويجبر الرؤساء على التراجع عن تشريعاتهم الرئيسية، ويتطلب هذا العمل قيادة قادرة على الحفاظ على وحدة الصف خاصة في ظل الضغوط المكثفة لعقد صفقات، ويقدم التاريخ الحديث للحزب الديمقراطي نماذج ملهمة يمكن الاستفادة منها.

مثال: معركة الضمان الاجتماعي في عهد جورج دبليو بوش

بعد فوز الرئيس جورج دبليو بوش بإعادة انتخابه في عام 2004 على السيناتور جون كيري من ماساتشوستس كان الديمقراطيون يعيشون فترة إحباط شديد، فقد تعهد بوش باستخدام "رأس المال السياسي" الذي اكتسبه لتعديل نظام الضمان الاجتماعي من خلال خصخصته وفي ظل تقارير حول مشكلات تتعلق باستدامة الضمان الاجتماعي على المدى الطويل، كان بوش مستعدًا لتحدي الموقف التقليدي الذي عبر عنه الرئيس الجمهوري الأسبق دوايت أيزنهاور الذي قال "اذا حاول أي حزب سياسي إلغاء الضمان الاجتماعي أو التأمين ضد البطالة أو إلغاء قوانين العمل وبرامج المزارع، فلن تسمع عن ذلك الحزب مرة أخرى في تاريخنا السياسي".

كانت خطة بوش ذات جذور فكرية تمتد إلى مراكز أبحاث جمهورية مثل "معهد كاتو" التي استلهمت من تجارب دولية في إصلاح التأمين الاجتماعي، وخصوصًا تجربة تشيلي تحت حكم أوغستو بينوشيه، واقترح بوش في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2005 إنشاء حسابات تقاعد شخصية اختيارية حيث يمكن للأفراد

* Julian E. Zelizer, How Democrats Can Get the Upper Hand with Minority Power? FOREIGN POLICY, January 13, 2025.

تحويل جزء من ضرائب الرواتب إلى صناديق استثمار شخصية. لكن هذه الخطة، التي كان يروج لها بجولة بعنوان "60 محطة في 60 يومًا"**، كانت محفوفة بالمخاطر، إذ أنها كانت ستنقل عبء المخاطر من الدولة إلى الأفراد، مهددةً جوهر البرنامج الذي يضمن مزايا موحدة.

في ظل سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب بأغلبية 232 مقعدًا مقابل 201 وعلى مجلس الشيوخ بأغلبية 55 مقابل 44 كانت معركة الديمقراطيين صعبة، لكن زعيمة الأقلية في مجلس النواب أدركت نانسي بيلوسي أهمية الوحدة الحزبية وصرحت المتحدثة باسمها جينيفر كرايدر: "يركز الديمقراطيون في مجلس النواب وهم متحدون على توعية الناس بحقائق اقتراح الجمهوريين وتأثيره على الأمريكيين".

اتبعت بيلوسي استراتيجية مدروسة تقوم على إبراز تهديد الخطة للجمهور، انتظرت حتى يُعلن بوش عن مقترحاته بشكل رسمي، مدركةً أن تفاصيل الخطة ستكون غير مقبولة لدى قطاعات واسعة من الشعب. وبتوجيه منها تمسك الديمقراطيون بموقفهم، ما جعل أي انشقاق داخل الحزب الجمهوري يضعف موقف الرئيس في مجلس الشيوخ، قاد زعيم الأقلية هاري ريد الجهود بنفس النهج مؤكدًا أهمية الحفاظ على التماسك الحزبي. بينما استمر الديمقراطيون في نشر رسائلهم حول تهديد الخطة للبرنامج الفيدرالي الذي يعتمد عليه الأمريكيون العاملون أظهرت استطلاعات الرأي تزايد المعارضة الشعبية، وفقًا لاستطلاع أجرته

ABC News/Washington Post في ايار 2005، أفاد 58% من الأمريكيين بأنهم كلما عرفوا أكثر عن الخطة زاد رفضهم لها، حتى الديمقراطيون المعتدلون مثل ماكس بوكاس من مونتانا الذين كانوا يفكرون في إمكانية التوصل إلى حل وسط أدركوا مدى عدم شعبية الاقتراح.

نجاح الديمقراطيين في التصدي لخصخصة الضمان الاجتماعي في 2005 يُبرز أهمية الوحدة الحزبية في مواجهة الأغلبية، وتُظهر التجربة أن حزب الأقلية قادر على الحفاظ على برامج أساسية وحماية المكاسب الاجتماعية بشرط التزامه بموقف موحد وفعالية قيادته، وفي أوقات الاستقطاب قد يكون هذا النوع من الوحدة هو الأداة الأهم لتحقيق التوازن السياسي.

في مجلس الشيوخ كان نظام التعطيل (الفلبستر) يتطلب من الجمهوريين الحصول على 60 صوتًا بدلًا من 50 لتمرير التشريعات، ولأن برنامج الضمان الاجتماعي لا يُعتبر جزءًا من الميزانية الفيدرالية العادية، لم يكن بالإمكان استخدام عملية المصالحة التي تُجنّب التعطيل. ونتيجة لذلك طالما بقي الديمقراطيون موحّدين فلن يتمكن الرئيس جورج دبليو بوش من تمرير مشروع القانون، وعلى الرغم من انتقادات الديمقراطيين لنظام التعطيل واعتباره أداة تعرقل التشريعات فقد استغلوا هذا النظام كعائق أمام نجاح الجمهوريين، ومع

** فكرة "60 محطة في 60 يومًا " تشير إلى جولة مكثفة قام بها الرئيس جورج دبليو بوش للترويج لخطته لخصخصة الضمان الاجتماعي، تضمنت الجولة زيارة 60 مدينة خلال 60 يومًا لشرح تفاصيل الخطة وحشد الدعم الشعبي لها، في محاولة لإقناع الرأي العام بقبول التغيير المقترح.

حلول فصل الصيف بدأت صفوف الجمهوريين في التصدع وبحلول نهايته اضطر بوش للاعتراف بأن مشروعه قد فشل تمامًا.

بعد 12 عامًا واجه الديمقراطيون تحديًا آخر عندما حاول الرئيس دونالد ترامب بدعم من الكونغرس الجمهوري، إلغاء قانون الرعاية الصحية الميسرة (ACA) المعروف باسم "أوباما كير"، دون تقديم خطة بديلة واضحة. كان هذا القانون يمثل توسعًا جريئًا في السياسة الصحية الفيدرالية حيث صمد أمام هجمات سياسية وقانونية بما في ذلك تحديات أمام المحكمة العليا، وأصبح بمرور الوقت جزءًا لا يتجزأ من النظام الصحي في الولايات المتحدة، رأى ترامب في إلغاء هذا القانون فرصة لتحقيق انتصار سياسي كبير لإدارته قائلاً: "علينا التحرك لقد كان أوباما كير حدثًا كارثيًا".

رغم صدمتهم من فوز ترامب سارع الديمقراطيون إلى تنظيم صفوفهم لمواجهة محاولاته وكانت الأغلبية الجمهورية ضئيلة، إذ كانت تضم 240 مقعدًا في مجلس النواب مقابل 194 للديمقراطيين، و52 مقعدًا في مجلس الشيوخ مقابل 46 للديمقراطيين (إضافة إلى عضوين مستقلين يصوتان عادة مع الديمقراطيين).

وكما حدث مع بوش ومحاولته إصلاح الضمان الاجتماعي شعر الديمقراطيون بأن ترامب كان يبالغ في تقدير قدرته على إلغاء برنامج أصبح أكثر شعبية منذ إقراره في عام 2010، وقرروا الحفاظ على وحدتهم مجددًا وتحت قيادة نانسي بيلوسي وتشاك شومر، رفضوا الرضوخ لدعوات التعاون الثنائي وأعلنوا موقفًا صريحًا وموحدًا: لا لإلغاء القانون.

بعد أن مرر الجمهوريون مشروع القانون في مجلس النواب دون دعم ديمقراطي، حذرت بيلوسي زملاءها الجمهوريين بقولها: "كل بند في هذا القانون سيصبح وصمة عليكم سيلاحقكم إلى الأبد". وواصل الديمقراطيون تحذير الناخبين من الآثار السلبية لمقترحات ترامب مشيرين إلى فقدان مزايا رئيسية مثل تغطية الشباب حتى عمر 26 ضمن التأمين الصحي لوالديهم، وعودة التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية مسبقة، وخفض تمويل برنامج "ميديكيد" وارتفاع التكاليف نتيجة إلغاء شرط شراء التأمين الصحي.

عندما وصل التشريع إلى مجلس الشيوخ استغل زعيم الأغلبية الجمهورية ميتش ماكونيل عملية المصالحة لجعل التشريع محصنًا من التعطيل، مما خفض عدد الأصوات المطلوبة لتمريره إلى 51 بدلًا من 60، ومع ذلك نجح الديمقراطيون في تعطيل المشروع. وبما أن جميع الديمقراطيين رفضوا المشروع فقد تسببت الانشقاقات الصغيرة داخل الحزب الجمهوري في إضعاف موقف ترامب، وبلغت المواجهة ذروتها عندما منح السيناتور الراحل جون ماكين ترامب هزيمة قاسية بإشارة "الإبهام للأسفل" في تصويت تموز 2017، وبعد الهزيمة أعرب ترامب عن استيائه قائلًا: "لسبع سنوات كنت أسمع شعار (الإلغاء والاستبدال) من الكونغرس بصوت عالٍ وواضح وعندما حصلوا على الفرصة لم يستغلوا ذلك وهذا أمر مخيب للآمال".

في العام المقبل من المحتمل أن يتعرض الديمقراطيون لبعض الهزائم الكبيرة نظرًا لسيطرة الجمهوريين على الأصوات اللازمة لتمرير تشريعاتهم ومع ذلك لن يكون الديمقراطيون عاجزين، بإمكان زعيمي الأقلية في مجلسي النواب والشيوخ حكيم جيفريز وتشاك شومر، خلق عقبات مؤثرة أمام مقترحات ترامب، بشرط الحفاظ على وحدة صفوفهم واستخدام الأدوات الإجرائية والمالية المتاحة لهم لمنع الانشقاقات.

مع وجود أغلبية جمهورية ضعيفة (52 مقعدًا للجمهوريين مقابل 45 للديمقراطيين واثنين مستقلين في مجلس الشيوخ، و219 مقعدًا للجمهوريين مقابل 215 للديمقراطيين في مجلس النواب)، يمكن لأي انقسام داخل الحزب الجمهوري أن يؤدي سريعًا إلى إفشال مقترحات ترامب كما حدث عند ترشيح النائب السابق مات غايتز لمنصب المدعي العام.

لذلك يجب على الديمقراطيين تبني استراتيجية "الحزبية المسؤولة" بدلًا من الابتعاد عنها، لقد أثبتت الأحزاب القوية التي تعمل ضمن حدود العمليات السياسية المشروعة أنها أداة فعالة للغاية في مواجهة رؤساء يسعون إلى تنفيذ تغييرات جذرية، وكما أظهرت قيادة بيلوسي مرارًا فإن وحدة الصفوف يمكن أن تكون سلاحًا حاسمًا حتى في أصعب الأوقات.